ورقة موقف شخصيّة- مثال لمنتَج

תשפ"ו 027111

مساهمة قانون المحافظة على الأماكن المقدسية كرمز ديني أم لتعزيز العلاقة بين الدولة والطائفة الدرزية بعد قيام الدولة

ابتسام قبلان

وصف الموضوعة/ المسألة/ المعضلة

يتناول الموضوع قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة 1967 الذي سُنّ في الكنيست بعد قيام الدولة، والذي بهدف الى حماية الأماكن الدينية من التدنيس وضمان حرية وصول الزائرين إليها لجميع أبناء الطوائف.
حيث يشمل هذا القانون حماية مقام النبي شعيب، الذي يُعدّ أقدس موقع ديني لدى الطائفة الدرزية ورمزًا مركزيًا لهويتها الدينية والتاريخية. فمن خلال هذا التشريع، أصبحت حماية المقام ليست مسؤولية دينية تقليدية فحسب، بل مسؤولية قانونية رسمية ترعاها الدولة.

تتمثل القضية في السؤال: هل يشكّل هذا القانون تعبيرًا عن احترام قدسية المكان ورمزيته الدينية فقط، أم أنه أداة لتعزيز العلاقة بين الدولة والطائفة الدرزية بعد قيام الدولة؟ من جهة، يمكن النظر إلى القانون كخطوة إيجابية تحافظ على حرية العبادة وتصون مكانة المقام. ومن جهة أخرى، يمكن اعتباره أيضًا جزءًا من سياسة تنظيم الدولة لعلاقتها بالأقليات الدينية وترسيخ التعاون معها.

موقفي هو أن القانون يجمع بين البعدين معًا؛ فهو يحمي الرمز الديني فعليًا، وفي الوقت ذاته يعكس توجّهًا لتعزيز العلاقة الرسمية مع الطائفة الدرزية ضمن إطار المواطنة.

المصطلح المرتبط بالموضوع هو الاعتراف الرسمي بالأقلية الدينية، ويقصد به إقرار الدولة قانونيًا بمكانة جماعة دينية معينة ومنحها حماية وحقوقًا واضحة.
يتجلى هذا المفهوم في نص قانون المحافظة على الأماكن المقدسة، لسنة 1967، كتاب القوانين رقم 499، الصادر عن الكنيست (27 حزيران 1967)، الذي يضمن حماية الأماكن المقدسة ومنع المساس بها، مما يعكس اعترافًا رسميًا بمكانة هذه المواقع وبأهميتها لدى الطوائف المختلفة، ومنها الطائفة الدرزية

مع/ التفسير "أ"

شرح الموقف المؤيّد

يبين موقفي أنّ قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة 1967 يسهم في تعزيز العلاقة بين الدولة والطائفة الدرزية، ولم يقتصر فقط على حماية رمز ديني.

التعليل الأول:
يساهم القانون في ترسيخ مبدأ حرية العبادة، وهو حق أساسي يضمن لكل جماعة دينية ممارسة شعائرها دون مساس أو تقييد.
عندما تكفل الدولة قانونيًا حماية مقام النبي شعيب وتمنع تدنيسه أو عرقلة الوصول إليه، فهي تطبق فعليًا هذا المبدأ، مما يعزز ثقة الطائفة الدرزية بمؤسسات الدولة.
المصدر:
חוק-יסוד: כבוד האדם וחירותו، 1992، ספר החוקים 1391، الصادر عن הכנסת. يؤكد القانون

ضدّ/ التفسير "ب"

ثانيًا: شرح الموقف المعارض جزئيًا)

الموقف الآخر: يمكن القول ان القانون يعكس أساسًا مبدأ سيادة القانون أكثر من كونه تعزيزًا خاصًا للعلاقة مع الطائفة الدرزية.

التعليل:
سيادة القانون تعني خضوع جميع الأفراد والمؤسسات للقانون بشكل متساوٍ.
وبما أن قانون المحافظة على الأماكن المقدسة يشمل جميع الطوائف دون تمييز، فهو يندرج ضمن إطار قانوني عام ينطبق على الجميع، وليس إجراءً خاصًا بطائفة معينة.
المصدر: חוק שמירת המקומות הקדושים, תשכ"ז–1967، ספר החוקים 499، الصادر عن הכנסת (27 حزيران 1967)، الذي ينص على حماية كل

الأساس حماية كرامة الإنسان وحرياته، والتي تُفسَّر في القضاء الإسرائيلي بأنها تشمل الحرية الدينية والعبادة.

التعليل الثاني:
يعكس القانون مبدأ التعددية الثقافية، وهو الاعتراف بحق جماعات مختلفة في الحفاظ على خصوصيتها الدينية والثقافية ضمن إطار الدولة.
إن إدراج مقام النبي شعيب ضمن الأماكن المحمية قانونيًا يدل على احترام الدولة لخصوصية الطائفة الدرزية واعتبار تراثها جزءًا من النسيج العام للمجتمع.
المصدر:
ספר האזרחות "להיות אזרחים בישראל", وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، طبعة 2016، الذي يعرّف التعددية الثقافية كقيمة ديمقراطية تعترف بالتنوع الديني والثقافي داخل الدولة.

مكان مقدس من التدنيس وضمان حرية الوصول إليه لجميع الديانات الأخرى.

الحلّ الوسط المتّفق عليه

التسوية
يوضح هذه الحل الوسط ما يلي ، من منطلق الاعتراف بأن قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة 1967الذي اقرته الكنيست ضمن ما هوموجود بوثيقة الاستقلال، الذي سُنّ في الكنيست الاسرائيلي، يجمع بين بعدين متكاملين: بعد ديني– رمزي وبعد مدني– قانوني.

تبين النقاط المتفق عليها:
أن القانون يضمن حماية قدسية مقام النبي شعيب ويكفل حرية الوصول إليه، وأن هذه الحماية تعزز الاستقرار وتحفظ مشاعر أبناء الطائفة الدرزية. كما يوجد اتفاق على أهمية وجود إطار قانوني واضح ينظم حماية الأماكن المقدسة ويمنع المساس بها.

اما النقاط غير المتفق عليها:
الخلاف يتمحور حول تفسير هدف القانون؛ فهناك من يرى أنه يعكس اعترافًا خاصًا بالطائفة الدرزية ويعزز العلاقة بينها وبين الدولة، بينما يرى آخرون أنه تطبيق عام لمبدأ سيادة القانون دون تمييز، ويشمل جميع الطوائف على قدم المساواة.

ومن هنا وبعد عرض هذه النقاط أعلاه المتفق عليها او المعارض عليها توصلت الى صيغة التسوية التالية :
يمكن الجمع بين الموقفين بالقول إن القانون يعبّر عن سيادة القانون من جهة، إذ يسري على جميع الديانات، وفي الوقت ذاته يشكّل أداة للاعتراف العملي بخصوصية كل طائفة دينية من خلال حماية مواقعها المقدسة.

المفهوم/القيمة التي ساعدت في بلورة هذه التسوية:
القيمة المركزية هنا هي التسامح الديني، أي احترام التنوع الديني وضمان حقوق جميع الجماعات دون تمييز.
هذه القيمة ذات صلة مباشرة بالموضوع لأنها تتيح للدولة أن تحافظ على طابعها القانوني العام، وفي الوقت نفسه تحترم الخصوصية الدينية للطائفة الدرزية، مما يوازن بين المساواة القانونية والاعتراف بالهوية الدينية.

مصطلحات

الاعتراف الرسمي، حرية العبادة، سيادة القانون، التسامح الديني ،

مصادر

1992., כבוד האדם וחירותו, ספר החוקים 1391, הכנסת, חוק יסוד, ,
, , , ,
لا يوجد, وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية، طبعة 2016, كتاب المدنيات: لنكون مواطنين في دولة اسرائيل,